جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الاتجار بالنساء والاطفال

د . احمد سليمان الزغاليل

الرياض

1420 هـ - 1999 م

البحث الثاني
الاتجار بالنساء والأطفـال

د. أحمد سليمان الزغاليل

الاتجار بالنساء والأطفال

المقدمـه

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن هناك حوالي أربعة ملايين يتعرضون للتجارة غيرالمشروعة بالبشر كل سنة في مختلف أرجاءالعالـم ينتج عنها أرباح طائلة لمؤسسات إجرامية تصل إلى حوالي سبعة بلايين دولار أمريكي سنوياً. وتعتبر(تجارة الجنس بالنساء والأطفال) من أكثرأنواع التجارة غيرالمشروعة نمواً.

هناك آلاف من النساءوالأطفال الذين يتم إغراؤهم يومياً للدخول في عالم تجارة الجنس الدولية من خلال وعودهم بالحصول على حياة أفضل وأعمال مربحة خارج أوطانهم. مثل هذه الوعود الخادعة تجذب بعض الناس خصوصا ًالنساء العاطلات عن العمل اللواتي يكافحن من أجل البقاء على قيدالحياة في مجتمعات تعيش الفقر والتغيير في بنية المجتمع الإنتقال إلى فترة مابعد الشيوعية، كما في الدول المستقلة حديثاً عن الإتحاد السوفياتي سابقاً (UNICEF, 1993) .

ويتم نقل هؤلاء إما براً بالباصات أو جواً بالطائرات أو بالقطارات إلى مناطق مختلفة في أوروبا وآسيا وأمريكاالشمالية وأستراليا والشرق الأوسط، حيث يجدن أنفسهن مرغمات على الدخول في عالـم وحشي وقاس من الاستغلال في مجال المتاجرة بالجنس. فقد يجدن أنفسهن مجبرات على العمل في هذا المجال القذر لعدة شهورأو حتى سنوات دون الحصول على أية مبالغ مالية. وكثيرمن هؤلاءالنسوة والأطفال يعانين صدمات نفسية وأمراضاً وآلاماً جسدية نتيجة لهذه الظروف، وفي أسوأ الأحوال يمكن أن يجدن أنفسهن ليس بدون حرية فحسب، وإنما قد يفقدن حياتهن أيضاً.

لقد أقرت الأمم المتحدة بأن المتاجرة بالنساء والأطفال يعتبر شكلاً من أشكال العبودية كما أدانت جهات عالمية عديدة مهتمة بهذه الأمور هذا النوع من المتاجرة واعتبرته شكلاً من أشكال الاعتداء على حقوق الإنسان (Van Bueren 1995).

وبالرغم من كل الإدانات للمتاجرة بالإنسان، إلا أن الشبكات العالمية للمتاجرة بالنساء والأطفال لأغراض الجنس لازالت مستمرة وتحقق أرباحاً طائلة. ويمكن أن نعزي نجاح هذه الشبكات إلى عدة عوامل تتعلق بالإتجاهات الحالية للاقتصاد العالمي، وتردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وللأرباح الهائلة السهلة والسريعة التي تحققها هذة المتاجرة وكذلك إلى عدم جدية واهتمام الكثير من الحكومات في مكافحة هذه التجارة غير المشروعة (Bassioni, 1991)

لقد أثار استغلال النساء والأطفال في التجارة العالمية بالجنس اهتماماً عالمياً بالجريمة المنظمة، حيث أن ضحايا هذه التجارة يتعرضون للمخاطر بشكل متزايد، وإلى أشكال متعددة من الإساءة والعنف، بالإضافة إلى الحمل غير المشروع وغير المرغوب به، وكذلك زيادة انتشار الأمراض الجنسية المعدية، وخصوصاً مرض الإيدز (HIV/ AIDS) (Fisher, 1996)

المتاجرة بالنساء والأطفال لها بعدان واضحان الأول : يتعلق بحقوق الإنسان والثاني يتعلق بقضية التنمية. وبصرف النظر عن التكلفة الإنسانية والاجتماعية المترتبة على تجارة الجنس، فإن انتشار الأمراض الجنسية وبالتحديد مرض الإيدز يعتبر من أخطر النتائج المترتبة على هذا النوع من المتاجرة. كما أن إرغام الأطفال على الدخول في عالم تجارة الجنس يحرمهم من فرصة مواصلة التعليم وتحقيق الذات، كما تحرم المجتمع من الاستفادة

من مصادر إنسانية أساسية وحيوية لاستثمارها في عملية التنمية (Narvesen, 1987)

إن النمو الذي تشهده كثير من البلدان النامية يزيد من واقع العرض والطلب على تجارة الجنس، حيث أن الكثير من النساء والأطفال يجدون أنفسهم مدفوعين أو مكرهين على الدخول في شبكات تجارة الجنس بسبب الفقر، وقلة فرص العمل، وضعف الدخل الاقتصادي. أما فيما يتعلق بالطلب على الخدمات المرتبطة بالجنس، فإن الكثير من مشاريع التنمية في البلدان النامية تجذب معها طلبا متزايداً على تجارة الجنس بسبب الازدياد الكبير في أعداد العاملين من الذكور في هذه المشاريع في مناطق لا يتوفر فيها أي متنفس ً لوسائل الراحة أو الاستجمام أوالتسلية. كما أن التفاوت الكبير في مستوى الدخل الفردي بين الدول المختلفة يسهم بشكل كبير في زيادة الطلب عليالنساء والأطفال، مما يترتب عليه تعرضهم للانتقال من بلدانهم ذات الدخل المتدني إلى البلدان التي يتمتع أفرادها بدخل مرتفع، حيث أن الدخل المتأتي من تجارة بيع الجسد أكثر بأضعاف كثيرة مما يمكن الحصول عليه في بلدانهم الأصلية فيما لو توفرت فرص العمل. كما أن سهولة الإنتقال بين الدول نسبياً، بالإضافة الى الزيادة في ظاهرة الهجرة من أجل العمل، زاد من فرص المتاجرة بالنساء والأطفال وهذا بدوره ساهم في دخول الجريمة العالمية المنظمة بشكل سريع وبأشكال متعددة في هذا النوع من المتاجرة بالإنسان جنباً إلى جنب مع تجارة المخدرات، مما ساهم في ازدياد واتساع عمل هذه الشبكات الإجرامية في تجارة الجنس وبالتالي زيادة استثماراتها في هذاالمجال (United Nation, Advancement in Woman1996).

هناك صعوبة بالغة في الحصول على أرقام وإحصائيات يوثق بها حول ظاهرة الاتجار بالنساء والأطفال لغايات الجنس لا من المناطق التي تأتي منهاالنساء والأطفال، ولا من المناطق التي تستقبل هؤلاء لأغراض المتاجرة بالجنس، ولكن يمكن تقديم فكرة عامة عن حجم واتجاهات الاتجار والاستثمارالجنسي بالنساء والأطفال في مختلف الدول والأقاليم في العالم إن الطبيعةالسرية والخفية لمثل هذا النوع من المتاجرة، بالاضافة الى عوامل أخرى عديدة، تزيد من صعوبة جمع المعلومات حول هذه الظاهرة، وبالتالي تبدو الارقام والإحصائيات غير دقيقة إلى حد كبير ومع ذلك فإن قلة المعلومات والإحصائيات يجب أن لا تقلل من الانتباه والاهتمام بالدلائل الدامغةوالواضحة من ان النساء والأطفال تتم المتاجرة بهم جنسيا . (Houghs & Claire, 1999)

٢ . ١ حجم المتاجرة بالنساء والأطفال حول العالم

تقع النسبة الأكبر لتجارة الجنس بالنساء والأطفال في العديد من دول آسيا، وبالتحديد في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تنتشر هذه الظاهرة بشكل ملاحظ، كما في مواخير الدعارة، ودعارة الشوارع التي تنتشر في الفلبين إضافة الى ذلك فإن الجريمة المنظمة متورطة بشكل كبير في استثمارات تجارة الجنس بالنساء والأطفال، وبالرغم من عدم انتشارأفلام الجنس في الكثير من هذه الأقطار، إلا أنها شائعة وبشكل ملفت للنظر في اليابان . (Houghs & Claire,1999)

إن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في غالبية دول هذا الإقليم تعتبرالعامل الأساسي المغذي لتجارة النساء والأطفال وبغض النظر عن المكاسب الاقتصادية التي حققتها بعض هذه الدول حديثا، إلا أن

الغالبيةالعظمى من شعوب دول جنوب شرق آسيا يعيشون قريبا من خط الفقر، حيث أن النمو الاقتصادي في بعض دول المنطقة زاد من الفوارق ووسع الهوة بين الأغنياء والفقراء بدرجة حادة أدت الى زيادة النزعة المادية والقيم الاستهلاكية في طرق الحياة التقليدية ونظم القيم الاجتماعية لهذه الشعوب (Heyzer, 1986)

كما أن الوضع الإجتماعي المتدني للإناث، وضعف فرص التعليم والعمل تجعلهن أكثر عرضة للدخول في تجارة الجنس، هذه النظرة الدونية للإناث زادت من ظاهرة التخلص من البنات في العديد من دول جنوب آسيا بينما يتم التعامل معهن في أقطارأخرى كسلعة جنسية علاوة على ذلك، فإن ظاهرة اللجوء الى المومسات شائعة في كثير من مناطق الإقليم، مما أدى إلى انتشار دخول النساء والبنات الصغار في عالم تجارة الجنس. (Gooneseker 1993)

كما أن النمو المتصاعد لما يعرف بالسياحة الجنسية في العقود الأخيرة يعتبر عاملا كبيراً في زيادة شيوع تجارة الجنس، حيث تعتبرالكثير من مناطق جنوب شرق آسيا أماكن جذب للمغامرات الجنسية لكثير من رجال الأعمال والسائحين كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها دول الإقليم زادت من الطلب على العملات الصعبة التي تستقطبها هذه السياحة الجنسية . (ECTWT,1983)

إضافة إلى ذلك، فإن الحروب التي حدثت في مواقع كثيرة من دول جنوب شرق آ سيا في العقود الماضية أدت الى إنهاك وإضعاف اقتصاديات هذه الدول كما أدت الى تمزيق وتفتيت الروابط الإجتماعية التقليدية فيها كذلك أدى وجود الكثير من تجمعات الوحدات العسكرية إلى زيادة كبيرة

في أعداد الرجال العازبين في المنطقة، مما ساهم في زيادة ونمو تجارة الجنس وتنتشر تجارة الجنس بالنساء والأطفال بشكل كبير في إقليم ميكونج (Mekong region) الذي يشمل تايلند ومانيمار ولاوس وكمبوديا وفيتنام ومقاطعة يانان الجنوبية في الصين، حيث إن نساء وأطفال الأقليات العرقية في هذا الإقليم والمهمشين بسبب اختلاف لغتهم وثقافتهم وفقرهم المدقع هم الأكثر تعرضا لتجارة الجنس. (Heyzer,1986)

في كمبوديا أدت حالات القتل الجماعي والتدمير المخطط لمعظم المؤسسات السياسية والإجتماعية بما في ذلك الأسرة في السبعينات خلال احتلال فيتنام الى زيادة انتشار تجارة الجنس، كما أدى وجود قوات الامم المتحدة في كمبوديا الى انتعاش وازدهار تجارة الجنس. وفي دراسة مسحية لمنظمة اليونيسيف في كمبوديا سنة ١٩٩٥، أشارت التقديرات الى وجود ما بين (١٠,٠٠٠ ـ ١٥,٠٠٠) مومس في مدينة بنوم بنه، كانت أعمار ثلثهن أقل من (١٨) سنة. كما أشار العديد من هؤلاء بأنهن تعرضن للخداع والتضليل، والبعض الآخر تم بيعهن لأماكن الدعارة من قبل أشخاص يعرفونهم جيداً بما في ذلك أفراد من الأهل والجيران. (CDDA, 1994)

وهناك تاريخ طويل لتجارة الجنس في بعض مناطق الصين، فقد زاد انتشار هذه التجارة بعد تحرير الإقتصاد في الثمانينات. وبالرغم من ندرة الإحصائيات حول تجارة الجنس في الصين كما في جميع الدول الأخرى إلا أن جريدة (Peoples Daily) أشارت في تقرير لها سنة ١٩٩٤ إلى وجود أكثر من (١٠,٠٠٠) امرأة وفتاة يتم اختطافهن وبيعهن كل سنة في مقاطعة سيشون (Sichuan Province) لوحدها. (Hom, 1992)

في دراسة لمجلس الرعاية الاجتماعية المركزي (Central Welfare Board) في الهندسة ١٩٩٣م، أشارت التقديرات إلى وجود أكثر من (١٠,٠٠٠) مومس في مدن الهند الرئيسية كالكوتا، وبومبي، وحيدرأباد، وبانجالور، ومدراس، ودلهي، حوالي (٢٠٪ ـ ٣٠٪) من هؤلاء من الاطفال (٩٤٪) من هؤلاء من الجنسية الهندية، (٦,٢٪) من نيبال، (٧,٢٪) من بنغلادش. (Rosario, 1988)

وبالرغم من أن ممارسة الجنس مع ا لأطفال تعتبر غير قانونية في المعابد الهندية إلا أن الإعتقاد بنظام ديفاداسي (Devadasi System) لايزال قائماً، والذي يتم من خلاله بيع عذرية الفتاة لكي تعمل كبغي في المعبد قائما لدخول الرجال في عضوية المعبد، حيث يتم تقديم أكثر من (٥,٠٠٠) فتاة في السنة لهذاالغرض.

إن المتاجرة بالنساءوالأطفال رائجة في الهند بشكل ملاحظ، حيث يتم استقدام النساء والفتيات من نيبال وبنغلادش وبوتان وسيريلانكا. لتصديرالفتيات كعرائس للأغنياء من كبارالسن في منطقة الشرق الأوسط مقابل الحصول على بعض المبالغ المالية. (Bahni, 1988)

هناك ازدياد كبير في حجم تجارة الجنس بالفتيات في بنغلادش، ففي تقرير أعده توحيد فيروز لجريدة (Daka Star) في آذارسنة ١٩٩٦م، أشار إلى وجود أكثر من (٥,٠٠٠) فتاة يعملن في تجارة الجنس في العاصمة داكا لوحدها، (٢,٠٠٠) من هؤلاء يعملن بترخيص رسمي في المواخير وأماكن الدعارة، بينما تمارس البقية تجارة الجسد من خلال الشوارع العامة هذا علاوة عن وجود أعداد ليست بالقليلة تتم المتاجرة بهن باتجاه الهند والباكستان.

وفي تقرير لمدير إعادة تأهيل المومسات في وزارة التنمية الإجتماعية الأندونيسية في كانون ثاني ١٩٩٥ بين أن حوالي (٦٠٪) من مجموع (٢٨١ , ٧١) من المومسات المسجلات رسميا في أندونيسيا تتراوح أعمارهن بين (١٥ـ٢٠) سنة، وقد ازدادت في السنوات الاخيرة تجارة الجنس بالنساء والأطفال في الشوارع العامة في أندونيسيا وخاصة فيما يسمى بالسياحة الجنسية. (Murray, 1991)

ويتراوح عدد الفتيات العاملات في مجال تجارة الجنس في الفلبين بين (١٠٠ , ٠٠٠ـ٦٠ , ٠٠٠) حسب تقديرات (ECPAT) معظم هؤلاء يعرضن تجارتهن في الشوارع العامة، حيث تصل نسبة الفتيات القاصرات إلى حوالي (٣٥٪) من مجموع العاملات في مجال تجارة الجنس في الفلبين ويشكل العاملون في القواعد العسكرية في الفلبين نسبة كبيرة من الباحثين عن الجنس وتدرس الحكومة الفلبينية في الوقت الحالي بشكل جاد إمكانية إنزال عقوبة الإعدام بهؤلاء الذين يسيؤون معاملة الاطفال جنسيا. (ECPAT Philippines, 1994)

تشير التقارير الصحفية الصادرة عن اتحاد الصحافيين السير لانكيين إلى وجود نمو سريع في تجارة السياحة خلال السبعينيات، مما زاد من الطلب على تجارة الجنس بين الأطفال، وخصوصا الذكور منهم لإرضاء رغبات السائحين الذكور في المنتجعات على شواطىء الجزيرة وتشير تقديرات (ECPAT) إلى وجود حوالي (٢٠ , ٠٠٠) من الأطفال الذكور يعملون في مجال تجارة الجنس في سيريلانكا (Goonasekere & Abeyrante, 1986)

تشير تقديرات (ECPAT) إلى أن ما بين (٤٠ , ٠٠٠ ـ ٦٠ , ٠٠٠) فتاة يعملن في تجارة الجنس في تايوان. ولتجارة الجنس تاريخ طويل في تايوان،

حيث كانت منذ زمن بعيد المكان الذي يقصده سواح الجنس من اليابانيين ولعدة عقود تقدرعائدات تجارة الجنس في تايوان بحوالي (٥ , ١) بليون دولارسنوياً، حسب تقديرات دراسة أعدها بروفيسور كريكيات فياباتسريثان (Krikiat Phiapatserithan) من جامعة ثاماسان (Thammasat University) وهناك تفاوت كبير في تقديرات أعداد العاملات في تجارة الجنس من النساء والأطفال في تايلند، حيث تتراوح هذه التقديرات بين (٠٠٠ , ١٥) حسب تقديرات وزارة الصحة العامة إلى ما بين (٠٠٠ , ٣٠ـ ٠٠٠ , ٤٠) حسب تقديرات الصليب الأحمر الى حوالي (٠٠٠ , ٢٠٠) حسب تقديرات (ECPAT) والشرطة التايلاندية وتشمل هذه الأرقام الفتيات العاملات في تجارة الجنس من الدول المجاورة وتصل تقديرات مركز حماية حقوق الأطفال الى (٠٠٠ , ٨٠٠). لقد توسعت تجارة الجنس في تايلند منذ الخمسينات بسبب تواجد القوات العسكرية خلال الحرب الكورية والحرب الفيتنامية. (Boonchalaski & Guest, 1994)

أما في الوقت الحالي فإن ازدهار نمو تجارة الجنس بالنساء والأطفال في تايلند كان نتيجة لزيادة أعداد رجال الأعمال والسواح الأجانب الباحثين عن الجنس. تشير تقديرات (Asia Watch) الى ان أكثر من (٠٠٠ , ١٠) امرأة وفتاة بورمية ينتقلن سنويا الى تايلند للدخول في تجارة الجنس، كما أن هناك أعداداً أخرى تأتي إلى تايلند من كل من فيتنام وكمبوديا ولاوس للغرض نفسه، وبينما تقيم الكثيرات من هؤلاء في تايلند، فإن أعداداً كبيرةً منهن إضافة إلى بعض النساء والفتيات التايلانديات، تتم اعادة تصديرهن الى مدن آسيوية أخرى سواء الى سنغافورة أو ماليزيا، والبعض الآخر إلى أستراليا ونيوزيلاندا واليابان وتايوان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية (Caye,1995).

إن ازدياد أعداد الفتيات المنخرطات في تجارة الجنس في فيتنام له علاقة بتحرير الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي الذي انتهجته فيتنام حديثاً بما في ذلك رفع القيود عن وسائل الترفيه والتسلية، والذي تزامن مع زيارات رجال الأعمال ونمو السياحة في السنوات الاخيرة. في دراسة مسحية للاتحاد النسائي الفيتنامي سنة ١٩٩٢، أشارت التقديرات الى وجود حوالي (٦٠,٠٠٠) مومس، منهن (٦,٣٪) أقل من عمر ٦١ سنة، في حين تشير تقديرات (NGO) و (Child Workers In Asia) إلى أن نسبة الفتيات اللواتي تقل أعمارهن عن (١٨) سنة تصل (٢٠٪) من مجموع العاملات في مجال تجارة الجنس وتزداد السياحة الجنسية من اليابان الى تايلند والفلبين وتايوان بشكل كبير كما هي الحال في ازدياد تجارة النساء والأطفال من هذه الأقطار وفي السنوات الأخيرة ازداد ظهور العاملات في تجارة الجنس في اليابان من النساء القادمات من دول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية. (Thang,1996)

٢ . ٢ منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

إن المعلومات والإحصائيات حول تجارة الجنس في هذه المنطقة تأتي في معظمها من العاملين مع أطفال الشوارع، وبالتالي فإن المصدر الأكثر اعتماداً عليه في هذا المجال يتعلق بتجارة الجنس المنتشرة بين أطفال الشوارع. كما أن الصور والأفلام الإباحية منتشرة في هذه المنطقة لكنها ليست على درجة عالية من الشيوع، وكذلك سياحة الجنس الآخذة بالانتشار بسرعة في دول عديدة من المنطقة وخاصة البرازيل وجمهورية الدومينيكان. (Bridel,1986)

تعتبر الإضطرابات الاقتصادية من أكثر العوامل التي تدفع بالنساء والأطفال الى دخول عالم تجارة الجنس في هذه المنطقة بالإضافة إلى العوامل الأخرى المرتبطة بحالات سوء المعاملة الأسرية، والعنف الممارس ضد النساء والفتيات، وانتشار القيم الاستهلاكية، فإن معظم الأطفال الذين يجدون أنفسهم مجبرين على إيجاد قوت حياتهم اليومي في الشوارع هم من الأطفال الهاربين من أسرهم بسبب المعاناة من سوء المعاملة داخل الأسرة إنهم يعيشون في بيئات ترتفع فيها نسبة الجريمة وتجارة المخدرات وممارسة العنف، حيث تعمل العصابات الإجرامية على إجبار هؤلاء الأطفال أو اغرائهم على الدخول في تجارة الجنس مقابل تزويدهم بالمخدرات وحمايتهم كما يلجأ هؤلاء الأطفال إلى دخول عالم تجارة الجنس أحيانا بتأثير وضغط الرفاق، وبسبب الحاجة الى المخدرات، وبسبب الإغراءات للحصول على المنتجات الاستهلاكية علاوة على إمكانية وسهولة الحصول على نقود أكثر مما يمكن أن يحصلوا عليه في أي عمل أو مكان آخر. (Locchini,1994)

تشير التقديرات إلى وجود أكثر من (١٠٠,٠٠٠) طفل يعيشون ويعملون في الشوارع العامة في البرازيل، وكثير منهم يتعرضون لدخول عالم تجارة الجنس. كما تشيع تجارة الجنس بين الفتيات اللواتي يعشن في تجمعات الأكواخ حول المدن، حيث يتم إرسالهن الى مواقع المناجم المتحركة في حوض الأمازون حيث يتم استغلالهن في تجارة الجنس من قبل الرجال العازبين العاملين في هذه المناجم. (Correa,1994)

في دراسة لمنظمة اليونيسيف (UNICEF) أجرتها سنة ١٩٩٥م في كل من جواتيمالا، والسلفادور، وهندوراس، ونيكاراجوا، وكوستاريكا، وبنما، بينت النتائج أن (٤٧٪) من الفتيات اللواتي يعملن في تجارة الجنس ممن تمت مقابلتهن كن ضحايا لأشكال سوء المعاملة القاسية في الأسرة بما

فيها الاغتصاب من قبل أحد أفراد الأسرة، كماأن حوالي نصف (٥٠٪) من هؤلاءدخلن مجال العمل في تجارة الجنس بين عمر (٩ـ١٣) سنة، وأن ما نسبته (٥٠ ـ ٨٠٪) منهن يتعاطين المخدرات. (Wright, Kaminsky & Witting,1993)

في دراسة مسحية أجرتها (ECPAT) سنة ١٩٩٦ حول تجارة الجنس في كوستاريكا بينت أن عدداً كبيراً من المتقاعدين والمغتربين من أمريكاالشمالية يتجهون إلى كوستاريكا لاستقطاب الفتيات لتشغيلهن في تجارة الجنس في مدينة سان خوزيه (San Jose) التي لايزيد عدد سكانها عن (٨٧٢,٠٠٠) نسمة، يوجد بها أكثر من (٣,٠٠٠) مومس، نسبة كبيرة منهن تقل أعمارهن عن (١٨) سنة. (Treguear, & Carro, 1994)

في دراسة صدرت عن الغرفة التجارية لمدينة بوغوتا سنة ١٩٩٤م، أشارت الى وجود حوالي (٥,٠٠٠ ـ ٧,٠٠٠) فتاة تقل أعمارهن عن١٤ سنة، علاوة على ذلك فإن نصف هؤلاء الفتيات يعانين من أمراض جنسية معدية، كما ازدادت نسبة الفتيات اللواتي يمارسن تجارة الجنس بين الفئة العمرية (٨ـ١٣) سنة بأكثر من (٥٠٠٪) بين سنة ١٩٨٦ و١٩٩٣. وفي دراسة أعدتها الحكومة النيكاراغوية سنة ١٩٩٣ أوضحت أن (٩٢٪) من العاملات في مجال الجنس تتراوح أعمارهن من (١٨ ـ ٢١) سنة وتشير التقديرات الحكومية في براغوي إلى وجود حوالي (٦٢,٠٠٠) طفل في المدن الرئيسية يعملون في تجارة الجنس ممن يقيمون في الشوارع العامة.

في تقرير لمنظمة اليونيسيف سنة ١٩٩٥ بناء على تقرير سابق أعد سنة ١٩٩٣ في فنزويلا، تبين أن هناك أكثر من (٤٠,٠٠٠) طفل يعملون في تجارة الجنس، كما أشار تقرير لمنظمة (ECPAT) سنة ١٩٩٤ إلى أن أغلب

زبائن هؤلاء هم من العمال المهاجرين، والعاملين في المناجم، والبحارة، ثم الرجال المحليين. (Toepfer, & Wells, 1994)

وفي جمهورية الدومينيكان فإن السياحة الجنسية في ازدياد كبير، حيث تشير بعض الإحصائيات الحديثة الى وجود حوالي (٢٥,٠٠٠) طفل يعملون في تجارة الجنس تشكل الإناث نسبة (٣٦٪) منهم حيث تصل نسبة زبائن هؤلاء الأطفال من السياح بين (٦٠-٨٠) في المناطق السياحية. (Munn,1995)

٢. ٣ افريقيا

الفقر والحروب ووجود تجمعات القوات العسكرية تعتبر من أكثر العوامل التي تدفع الأطفال إلى الدخول في عالم تجارة الجنس في أفريقيا لقد أدت الحروب العديدة في مناطق متعددة من القارة الأفريقية إلى إضعاف تركيب العائلة، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين الى أماكن جديدة غير الأماكن التي تعودوا العيش بها، كما أدى التجنيدالإجباري للرجال إلى ترك الأسرة تواجه مصيرها وإعالة نفسها بدون وجود الرجل في أغلب الأحيان، ونتج عن هذه الحروب أيضا ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة نتيجةتحويل وتركيز كل المداخيل نحو المجهود العسكري، مما حدا بكثير من النساء والأطفال للبحث عن الطعام والحماية بأية وسيلة، وكثيراً ما كانت عن طريق بيع الجسد (تجارةالجنس). (Armstrong, et al., 1993)

هناك عامل آخر أدى الى زيادة الاتجار بالجنس يتعلق بالوضع الاجتماعي المتدني للمرأة في كثير من مناطق القارة، كما أن كثرة حالات الإساءة الجنسية الواقعة على الأطفال داخل الأسرة (سفاح القربى) ساهم في انتشار تجارة الجنس. وينتشر وباء الايدز (HIV/AIDS) بشكل كبير في مناطق كثيرة من القارة، حيث يتوقع أن يصل عدد حاملي المرض عام

٢٠٠٠م إلى أكثرمن (٥) ملايين حالة بين الأطفال، والذين يواجهون ظروف الحياة القاسية لوحدهم مما يضطرهم الى البحث عن وسائل الحياة في الشوارع من خلال تجارة الجنس فهناك تجمعات كبيرة لأطفال الشوارع في كثيرمن المدن الكبيرة مثل نيروبي وأديس أبابا وجوهانسبيرج، إضافةً إلى أماكن الدعارة العديدة المنتشرة في مثل هذه المدن. (Ba, 1981)

هناك ظاهرة أخرى يمكن ملاحظتها في العديد من مناطق القارة وهي انتقال الرجال بعيدا عن مواقع سكنهم وأسرهم في الأرياف للبحث عن العمل في المدن ومناطق المناجم، مما نتج عنه تجمعات كبيرة للذكور العزاب، وهذا ساعد على انتشار تجارة الجنس في مثل هذه المواقع. فنرى تجارة الجنس شائعة بشكل كبيرعلى طريق الشاحنات في كينيا، وفي قرى صيد الأسماك في سيراليون، وفي مناطق المناجم في جنوب افريقيا. (Armstrong et al. 1993)

في دراسة حديثة للمؤسسة المسيحية لمساعدة الأطفال (Christian Children Fund) في أنغولا وجدت أن هناك انتشاراً كبيراً لتجارة الجنس بين الأطفال، وخاصة بين البنات صغيرات السن اللواتي تقل أعمارهن عن٤١ سنه، وحتى عمر ١١ سنه في بعض الأحيان.

ازداد انتشار تجارة الجنس بين الفتيات في أثيوبيا بشكل كبير منذ ١٩٩٠م، حيث أن محدودية فرص العمل في المناطق الريفية تجبر المرأة على الهجرة الى المدن، خاصة إلى أديس أبابا. وتتزامن صعوبة الحصول على عمل هناك مع ارتفاع تكاليف الحياة التي تدفع النساء والفتيات إلى دخول تجارة الجنس، خصوصا وأن المرأة في أثيوبيا تقع على عاتقها مسؤولية دعم الأسرة. إن ظاهرة تجارة الجنس عند الأطفال ترتبط بما يعرف بأطفال الشوارع، فهناك الكثير من الفتيات اللواتي يلجأن الى التسول في الشوارع

في النهار، ثم يتحولن إلى تجارة الجنس في الليل، حتى أن بعض الفتيات يقمن بإدارة بيوت الدعارة بأنفسهن بينما نجد البعض الآخر من الفتيات يمارسن الدعارة في البارات والمطاعم، وخاصة للسائحين الذين لديهم قدرة عالية على دفع النقود. (Ministry of Labor and Social Affairs, !988)

أشارت احدى الدراسات الحديثة في ليبيريا إلى أن بعض الفتيات وبعمر لا يزيد عن١٠ سنوات يتعرضن للممارسات الجنسية من قبل بعض الجنود في القواعد العسكرية وقد وجدت هذه الدراسة أن بعض الآباء والأمهات يشجعون بناتهم على الدخول في تجارة الجنس في عمر مبكر للمساعدة في دعم أفراد الأسرة، كما أشارت الدراسة إلى أن القيم والمعايير الاجتماعية التي حافظت على سلامة المجتمعات وحمت الأطفال في السابق، قد ضعفت عندما وجد الناس أنفسهم يبحثون عن مأوى وملجأ في بيئات غريبة ومكتظة في المدن بسبب الحرب الأهلية منذ سنة ١٩٨٩م.

في دراسة أجرتها (ECPAT) سنة ١٩٩٠م، في جنوب افريقيا بينت أن هناك أعداداً متزايدة من البنات بين عمر ١٢ الى ١٦ سنة يمارسن التسول وفي نفس الوقت يعرضن أجسادهن للبيع في الشوارع وحول الموانىء في دوربان (Dorban) وكيب تاون (Cape Town) كما أشارت الدراسة إلى أنه مع ضعف دور قوات الشرطة في مراقبة أعمال الدعارة، ازدادت وبشكل كبير ظاهرة استخدام الأطفال في تجارة الجنس. (Sewart,1990)

أوروبا وأمريكا الشمالية تعتبر تجارة الجنس التي تستخدم الأطفال في الأقطار الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية ظاهرة ملاحظة بوضوح وحتى في هذه المنطقة من العالم فان المعلومات والإحصائيات حول ظاهرة الاتجار بالنساء والأطفال غير متوفرة بشكل يمكن الاعتماد عليه. (Hotaling, 1999)

كما ازدادت في السنوات الأخيرة، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي ظاهرة استخدام النساء والأطفال في تجارة الجنس من دول أوروبا الشرقية والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي سابقا إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. أما الأسباب التي تدفع الى تنشيط تجارة الجنس في دول هذه المنطقة فترتبط بالفقر الذي تعاني منه النساء والأطفال، والتباين الكبير في الأوضاع الاقتصادية بين هذه الدول والدول التي تأتي منها النساء والأطفال، والضغوطات الكبيرة التي ترزح تحتها عائلات هؤلاء النسوة والأطفال، بالإضافة إلى تعاطي المخدرات وانتشار وشيوع القيم الاستهلاكية. إن غالبية الأطفال المتورطين في تجارة الجنس في الشوارع في الولايات المتحدة ودول اورو باالغربية هم من الأطفال الهاربين من أسرهم لتجنب سلوكات الإساءة المختلفة داخل عائلاتهم وتنفرد دول أوروبا الغربية وأمريكا بصناعة وتجارة الصور والأفلام الإباحية، بالإضافة إلى تجارة الجنس بالنساء والأطفال وعلاوة على ذلك، تعتبر الدول الصناعية المصدر الرئيسي للسياح الباحثين عن سياحة الجنس إلى كل من دول آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي دراسة أجرتها (ECPAT) سنة ١٩٩٦ شملت (٤٢٠) من تجار الجنس الذين قبض عليهم أو سجنوا أو تم ترحيلهم والذين أدينوا بجريمة تجارة الجنس في السنوات العشر الماضية في آسيا، وجدت أن معظمهم كانوا من الأمريكيين، ويأتي في الدرجة الثانية الألمان، ثم البريطانيون، وأخيراًالاستراليون. (Risto, 1996)

تشير التقديرات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن هناك بين (١٠٠,٠٠٠ـ٣٠٠,٠٠٠) طفل يتم استخدامهم في تجارة الجنس أو في تجارة الصور والأفلام الإباحية. وفي دراسة لمؤسسة الدفاع عن الأطفال في العالم (Defense for the Child International-DCI) أشارت الى أن

هؤلاء الأطفال هم في الغالب من الهاربين من أسرهم بسبب تعرضهم للاغتصاب من قبل بعض من ذويهم فهم مدفوعون إلى ممارسة البغاء بسبب الفقر، أوللحصول على المخدرات، أو لشراء بعض المواد الإستهلاكية التي لايستطيعون الحصول عليها.

ونفس الوضع يمكن ملاحظته في كندا، حيث أن أعداداً كبيرة من الأولاد والبنات يتم استخدامهم في تجارة الجنس إضافةً إلى تورط شبكات الإتجار بالنساء والأطفال في هذه التجارة التي تدير أعمالها بين اوروبا وأمريكا الشمالية، وهذه الشبكات ذات ارتباط وثيق بتجارة الصور والأفلام الاباحية. (Lowman, 1987)

وتشيربعض المعلومات سنة ١٩٩٥ الى أن (١٠٪) من العاملات في مجال البغاء في شمال إيطاليا هن من الفتيات الصغيرات اللواتي تتراوح أعمارهن بين (١٠ـ١٥) سنة، وأن حوالي (٣٠٪) من هؤلاء تقع أعمارهن بين (١٦ـ١٨) سنة.

وتشير تقديرات (DCI) سنة ١٩٨٨ إلى وجود أكثر من (١,٠٠٠) من الأطفال يعملون في تجارة الجنس في هولندا من بينهم أطفال لعمال مهاجرين من أمريكا الوسطى والجنوبية وافريقيا وآسيا. كما تنتشر تجارة الجنس بالنساء والأطفال القادمين من بولندا في أوروبا الغربية وبالتحديد في ألمانيا. وفي بريطانيا هناك انتشار كبير لشبكات تجارة الجنس، حيث تم في الآونة الأخيرة تحديد وتفكيك الكثير منها بالتعاون بين الشرطةالبريطانية والشرطة الفرنسية. وفي سويسرا كما في الدول الاسكندنافية، تنتشر شبكات المتاجرة بالجنس بالنساء والأطفال، مما أدى الى زيادة نشاطات الشرطة في هذه الدول للحد من نشاط هذه الشبكات. وقد تعدى عمل الشرطة في هذا المجال إلى متابعة

نشاطات السياح من هذه الدول والذين يذهبون إلى دول أخرى في البحث عن السياحة الجنسية . (Donovan, 1994)

وفي السنوات الأخيرة انتشرت بشكل كبير تجارة الجنس بالنساء والأطفال في دول اوروبا الشرقية بسبب سوء الأوضاع الإقتصادية والسياسية، وخصوصا حالات التضخم المالي وانهيار العملات المحلية، مما جعل النساء والأطفال في هذه المجتمعات عرضة للوقوع بين أيدي عصابات تجار الجنس وتنتشر هذه الظاهرة في الشوارع، بالإضافة إلى بعض الحانات وأماكن الترفيه والتسلية وفي محطات القطارات بشكل لافت للنظر . هناك أعداد كبيرة من البنات يتم إغراؤهن من جمهورية التشيك وبولندا وروسيا وأوكرانيا للذهاب الى دول أوروبا الغربية مثل بلجيكا وهولندا وألمانيا واعطاؤهن الوعود بالحصول على أعمال محترمة، لكن بعد وصولهن هناك يتفاجأن بوقوعهن في فخ شبكات تجارة الجنس وتبعا لمؤسسة (Laslrada) التي تهتم بقضايا المتاجرة بالنساء والأطفال في وسط وشرق أوروبا، فان أقل من ربع النساء والفتيات المتورطات في تجارة الجنس من دول هذه المنطقة يدركن حقيقة الأعمال التي سيعملن بها . وقد ساهمت الأعداد المتزايدة لهجرة النساء والفتيات من هذه المنطقة في زيادة إنتاج وانتشار تجارة الصور والأفلام الإباحية في كل من اوروبا الشرقية ودول أوروبا الغربية بشكل كبير جداً . تشير تقديرات منظمة (ECPAT) سنة ١٩٩٥ إلى وجود أكثر من (٤,٠٠٠) امرأة وفتاة يعملن في تجارة الجنس في أستونيا، منهن بين (٢٠٪ـ ٣٠٪) من الفتيات الصغيرات اللواتي تقل أعمارهن عن (١٨) سنة. كما تشير الدراسة الى وجود فتيات بعمر (١٠ ـ ١١) سنة يمارسن التسول وأحيانا البغاء بالقرب من محطات القطارات . وفي ليتوانيا يصل عدد الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة الى أكثر من (١٠,٠٠٠)

طفل يقضون معظم أوقاتهم في الشوارع، حيث يلجأ العديد منهم إلى بيع أجسادهم مقابل الحصول على بعض النقود القليلة. (Hughes, 1998)

وفي دراسة لمؤسسة أنقذوا الأطفال(Save the Childrn) سنة ١٩٩٦م، أشارت إلى أن الكثيرين من الأطفال في دول أوروبا الشرقية وبالتحديد رومانيا، معرضين للوقوع في أيدي تجار الجنس، حيث أن هناك أكثر من (٢,٠٠٠) من أطفال الشوارع في رومانيا يبيعون أجسادهم في مقابل الحصول على قوت يومهم، أو للحصول على مكان ينامون فيه. كما أن نسبةكبيرة من الأولاد الذين يستخدمون في تجارة الجنس في أوروبا الغربية يأتون من رومانيا. وفي روسيا تمارس شبكات الإجرام المنظمة والمنتشرة بشكل كبير في استخدام الأطفال في تجارة الجنس. كما أن عصابات الشوارع من الأطفال تمارس تجارة الجنس في كثير من المناطق. (Hogson, 1994)

٢ . ٤ منطقة الباسيفيكي

كانت استراليا ونيوزيلندا حتى وقت قريب من أكثر مصادر سياحة الجنس في مناطق جنوب شرق آسيا، وقد زاد اهتمام هذين البلدين في السنوات الأخيرة بمراجعة القوانين والتشريعات التي تضبط أعمال ووجود المقيمين على أراضيها من الأجانب، وكذلك في زيادة حملات التوعية الموجهة للمسافرين ضمن دول الاقليم. في سنة ١٩٩٦، زاد اهتمام استراليا بمحاربة ظاهرة استخدام الأطفال في تجارة الجنس داخل البلد نفسه، بعد ظهور عدد من الحالات التي تم فيها بيع الأطفال من قبل من هم مسؤولون عن تنشئتهم ورعايتهم، كما تم تسليط الضوء على نشاطات البعثات الدبلوماسيةالأسترالية في الخارج في مجال المتاجرة بالنساء والأطفال وقد ازدادت الغارات التي يشنها البوليس في استراليا على المواقع

المعروفة بتجارةالجنس، حيث تم القبض على فتيات صغيرات تتراوح أعمارهن بين (١٤-١٥) سنة من تايلند والفلبين يعملن في بيوت الدعارة. وفي نيوزيلنده يزداد انتشار النساء والفتيات الآسيويات في الحانات والمناطق المشبوهة بتجارة الجنس,حيث تم في الفترة الأخيرة إلقاء القبض على عدد من الفتيات القاصرات ممن يعملن في تجارة الجنس. (Bernice, 1995)

٢ . ٥ الشرق الأوسط وشمال افريقيا

تعتبر تجارة الجنس بالأطفال والنساء، أقل انتشارا من حيث البعد التجاري من أي منطقة أخرى في العالم، وذلك لأن الممارسات الجنسية غير المشروعة محرمة دينياً في مجتمعات هذه المنطقة ويعارض غالبية الناس والمسؤولين الرسميين مجرد الحديث في الموضوع، إلا أن الآثار الناتجة عن التحديث والتمدن والتغييرات الاقتصادية والسياسية والأسرية في المنطقة تلعب دورا بارزا في تعريض النساء والأطفا ل الى سوق تجارة الجنس. إن الأطفال الذين يعملون باعة متجولين في الشوارع، أو في خدمات التوزيع والتوصيل في المناطق الفقيرة في بعض المدن مثل الإسكندرية وكازبلانكا ومراكش وتونس والقاهرة هم أكثر عرضة للوقوع في تجارة الجنس، حيث يوجد في هذه المناطق المكتظة بالسكان أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل والمهاجرين من الريف والمدن الأخرى، حيث تضم هذه المناطق أطفالا من عائلات محطمة اقتصادياً واجتماعياً ومن أقليات عرقية وجغرافية ومن غير الحاصلين على حقوق المواطنة وفي بعض المناطق تلتقي مجموعات من الأطفال ويشكلون جماعات خاصة بهم حيث يتم ضمن هذه المجموعة استغلال الأطفال الأصغر عمراً جنسياً من قبل الأطفال الأكبرعمراً كما تشير التقارير الى زيادة انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بأشكال مختلفة بين هؤلاء الأطفال.

وبينما لا تتوفر معلومات دقيقة حول استخدام الأطفال في تجارة الجنس في دول هذه المنطقة، الا ان نسبة كبيرة من الفتيات اللواتي يعملن كخادمات في البيوت وبشكل معزول كثيراً ما يكن عرضة لإساءة المعاملةجنسياً وجسديا. وفي بعض المدن مثل الإسكندرية ومراكش وتونس بدأت تظهر بعض الارتباطات بين السياحة المتنامية واستخدام الاطفال في تجارة الجنس، حيث أن أكثر المستغلين لهذه التجارة هم من داخل البلد نفسه، أو من دول أخرى من نفس المنطقة، وأحيانا من اوروبا، وفي تقرير للاتحاد العالمي لمكافحة العبودية (International Abolition Federation) أوضح أن الأولا د اليافعين هم المستهدفون في بعض دول المنطقة، إضافة إلى ذلك فإن هناك بعض أشكال المتاجرة بالفتيات الآسيويات اللواتي هن دون سن الزواج الرسمي تحت مظلة الزواج من كبار السن في بعض دول الشرق الأوسط.

٢ . ٥ . ١ الأسباب التي تؤدي إلى استغلال الأطفال واستخدامهم في تجارة الجنس

لفهم وتفسير ظاهرة استغلال الأطفال في تجارة الجنس لابد من تناول الموضوع من حيث قاعدة العرض والطلب، ومعرفة الأسباب والعوامل التي ترتبط بكل منها :

٢ . ٥ . ١ . ١ الأسباب والعوامل المرتبطة بعامل العرض

١ ـ الأوضاع الإقتصادية السيئة في كثير من الدول، وخصوصا الفقر المنتشر في مناطق الريف الذي تأثر بشدة بانهيار القطاع الزراعي.

٢ ـ الهجرة من الريف الى المدينة والنمو المتصاعد في المراكز الصناعية والتجارية في المدن.

٣ـ عدم المساواة بين الجنسين والممارسات التمييزية الناتجة عنها .

٤ ـ المسؤولية الملقاة على عاتق الأطفال في دعم عائلاتهم .

٥ـ ازدياد النزعة الاستهلاكية الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي الذي تمر به مختلف الدول .

٦ـ تفسخ النظام العائلي وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية ، مما أدى الى ضعف دورالعائلة في تأمين الحماية والرعاية لأطفالها .

٧ـ الانتقال من حالة الاعتماد على الموارد الذاتية في تدبير موارد الرزق الى حالة البحث عن الأعمال الحرة في سوق العمل للحصول على السيولة النقدية لتأمين حاجاتهم الضرورية .

٨ ـ إزدياد أعداد الأطفال المشردين .

٩ـ نقص وضعف فرص التعليم .

١٠ ـ قلة فرص العمل وضعف التأهيل المهني .

١١ـ نقص الأنظمة والقوانين ، وكذلك عدم وضعها موضع التنفيذ في حال وجودها .

١٢ـ التمييز الممارس ضد الأقليات العرقية .

١٣ـ وفاة المعيل للأسرة أحيانا يجبرالأطفال على الدخول في تجارة الجنس .

٢ . ٥ . ١ . ٢ الأسباب والعوامل المرتبطة بعامل الطلب

١ ـ وجود شبكات الإجرام التي تتعامل بتجارة الجنس والتي يتطلب طبيعة عملها استقطاب أكبر عدد من الأطفال للإستمرار في عملها .

٢ ـ فساد بعض المسؤولين الرسميين الذين يتعاملون مع الأمور المتعلقة بتجارة الجنس .

٣ـ استغلال الأطفال في العمل بما في ذلك العمل تحت ظروف الإكراه أو تحت ظروف العبودية .

٤ـ الأعراف الثقافية والتقليدية والتي تتضمن في بعضها الاصرار على عذرية الأنثى ، أو الأعراف الثقافية التي تسمح بذهاب الرجال الى المومسات ، أو التقاليد السائدة عبر الأجيال والتي تسمح للفتيات بممارسة الدعارة .

٥ـ انتشار سياحة الجنس .

٦ـ التشجيع العالمي لتجارة الجنس عند الأطفال من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات كالقنوات الفضائية والإنترنت .

٧ـ زيادة الرغبة في تجارة الجنس مع نساء وفتيات أجنبيات ساعد في خلق تجارة عالمية بالنسا والفتيات .

٨ـ بعض زيجات الفتيات الصغيرات المرتبة عبر مؤسسات وشبكات خاصة قد تنتهي أحيانا الى بيع الفتاة الى احدى بيوت الدعارة بعد اتمام الزواج .

٩ـ الخوف من مرض الايدز (AIDS) زاد من الطلب على الفتيات المومسات صغيرات السن .

١٠ـ التواجد العسكري زاد من الطلب على المومسات وخاصة صغيرات السن .

١١ـ زيادة الطلب الناتجة عن زيادة انتشارالعمالة المهاجرة .

٢ . ٥ . ٢ الملامح العامة للمرأة المتورطة في تجارة الجنس

هناك صفات عامة تشترك فيها معظم النساء اللواتي يتورطن في تجارة الجنس ، ولو أن هناك بعض الاختلاف في بعض المناطق وبشكل عام يمكن القول بأن مثل هؤلاء النساء يعانين بشكل كبير من الفقر ، وغالبيتهن يأتين من المناطق الريفية وعلى درجة متدنية من التعليم . هناك بعض الاستثناءات

وخاصة في الحالات التي يطلق عليها الزواج عن طريق المراسلة ، (Male-oder brids) حيث أن غالبية النساء من هذه الفئة يأتين من أدنى الطبقة المتوسطة كما أن بعض أعمال التسلية والترفيه في البلاد التي تستقطب النساء للعمل في هذه المجالات تتطلب أن تكون المرأة ملمة باللغة الانجليزية. معظم النساء اللواتي تتم المتاجرة بهن صغيرات في السن لا تتجاوز أعمارهن ٢٤ سنة، كما أنهن عازبات . بينما تفضل المرأة المطلقة في أندونيسيا ويبقى الفقر، وضعف فرص العمل وقلة الخيارات المتاحة من الأسباب الرئيسة التي تدفع بعض النساء لدخول عالم الدعارة . كما أن بعض النساء اللواتي مررن بخبرات زواج فاشلة يكن على استعداد أكثر لدخول عالم تجارة الجنس . (Garrett, 1994)

٢ . ٥ . ٣ كيفية استقطاب النساء والأطفال للدخول في تجارة الجنس

هناك عدة طرق للحصول على النساء والفتيات لتشغيلهن في أعمال البغاء، وهي شائعة في العديد من الدول، كما أن هناك طرق محددة خاصة ببعض الدول الأخرى فعلى سبيل المثال، في الهند يتم إدخال بعض البنات صغيرات السن الى مجال البغاء باسم النظام الديني المسمى ديفاداسي (Devadasi) والمنتشر في بعض مناطق جنوب الهند . (Shankar,1994)

أما أكثر ثلاث طرق شائعة في اجتذاب النساء والفتيات للعمل في تجارة الجنس فهي.

١ـ الوعود الخادعة بالحصول على عمل .

٢ـ حالات الزواج ا لخادعة .

٣ـ الاختطاف .

فالوعود الخادعة بالحصول على عمل يمكن أن تكون من خلال عدة أشكال : إيهام المرأة بتوقع الحصول على عمل مشروع ثم ينتهي بها الأمر

الى أماكن الدعارة، أو العمل بأجور متدنية للغاية، كالنساء التايلنديات اللواتي يعملن كنادلات في المطاعم والبارات في استراليا، بحيث تكون النتيجة مواجهةضغوط شديدة تقود الى الدخول في تجارة الجنس.أما الإختطاف الممارس في عالم تجارة الجنس فإن أكثر النساء اللواتي يقعن ضحايا لهذه الطريقة هن من بنغلادش ونيبال وبورما وفيتنام وتايلند. ففي المقاطعات الوسطى في تايلند على سبيل المثال يقوم أحد وكلاء شركات المتاجرة بالجنس بالتقاط صورة لفتاة قروية وهي ذاهبة في طريقها الى المدرسة، ثم يعرض الصورة على أحد العاملين في مواخير الدعارة في المنطقة والذي يستطيع إحضار البنت التي يريدها، في المساء يعود الوكيل الى القرية فيختطف البنت التي اختارها وهناك حالات اختطاف المرأة بحجة الزواج عن طريق العصابات الإجرامية بالتعاون مع الوسيط الذي يتظاهر بأنه يعمل كمنظم للزواج بين الناس وهذه الطريقة شائعة في بعض مناطق الصين، حيث أعداد الذكور تزيد بكثير عن أعداد الإناث وخاصة في المناطق الريفية، ويتم اختطاف النساء والفتيات من الصين الى تايلند عن طريق بورما أما النساء البنغاليات اللواتي يتم اختطافهن فيتم بيعهن الى بيوت الدعارة في الهند. وعادة تتم عملية الإختطاف تحت التهديد وأحيانا باستعمال العنف للسيطرة على الضحية. (Kumar, 1990)

٢ . ٥ . ٤ الأسباب التي تدعو الى البقاء والاستمرار في عالم تجارة الجنس

ليس من الممكن أو السهل توجيه الاهتمام الى مشكلة المتاجرة بالنساء والأطفال المتنامية بدون التعاون بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال، حيث تواجه كل منهما تحديات خاصة بها عليها مواجهتها.

يجب على الحكومات تحديد وتغيير بعض مسؤوليها وممثليها الرسميين الذين هم شركاء في تجارة الجنس والذين يقاومون الضغوط التي تحاول إثارة الاهتمام بالمشكلة من خلال تشديد الرقابة على المهاجرين، حيث ان مثل هؤلاء يزيدون من خطورة وحدة هذه المشكلة مما ينتج عنه مزيداً من الاعتداء على الحقوق الأساسية للإنسان، بحجة حرية الحركة أما بالنسبة للمنظمات غيرالحكومية والتي تهتم بحقوق الإنسان فإن مشكلة المتاجرة بالنساء والأطفال تتعدى ماهو مألوف من اهتمام بالجوانب المدنية والسياسية. إنها تنظر الى هذه المشكلة على أنها متعددة الأبعاد تتطلب تقييما شاملا يستدعي تعاونا فعالا من قبل جميع الجهات المهتمة بحقوق الإنسان وبالذات حقوق المرأة. (Gillian, & Steven, 1997)

تعتبر آسيا من أكثر المناطق المتأثرة بالاستثمارات الجنسية المرتبطة بالمتاجرة بالنساء والأطفال. إن معظم الضحايا هن من الفتيات الفقيرات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ ـ ٣١ سنة، وتشير الدراسات الى أن الأصغر عمراً ضمن هذه الفئة، هن الأكثر دخولا في هذا النوع من المتاجرة غير المشروعة، حيث يسهل إغواؤهن بالوعود بإيجاد فرص عمل أو بالزواج ويتم بيعهن الى تجار الجنس الذين ينقلونهن الى المراكز التجارية في المدن المزدحمة أو الى بعض الأقطار المجاورة.

ان استغلال النساء والأطفال في أعمال البغاء وشبكات المتاجرة العالمية أصبح موضع اهتمام عالمي بالجريمة المنظمة عالميا وان ضحايا هذه التجارة من النساء والأطفال هم ضحايا هذه التجارة العالمية حيث يتعرضون للمخاطر بشكل متزايد وأشكال متعددة من الإساءة والعنف، بالإضافة الى زيادة الحمل غير المرغوب فيه، والأمراض الجنسية المعدية، وخصوصا مرض الايدز (AIDS/HIV).

المتاجرة بالنساء والأطفال ذات بعدين واضحين، الأول يتعلق بحقوق الانسان، والثاني يتعلق بقضية التنمية، بصرف النظر عن التكلفة الانسانية والاجتماعية المترتبة على تجارة الجنس، فإن انتشار الأمراض الجنسية وبالذات الايدز(AIDS / HIV) يعتبر من أخطر النتائج المترتبة على هذا النوع من المتاجرة، كما أن إرغام الأطفال على الدخول في عالم تجارة الجنس يحرمهم من فرصة مواصلة التعليم وتحقيق الذات، كما تحرم المجتمع من الإستفادة من مصادر إنسانية أساسية وحيوية لاستثمارها في عملية التنمية.

إن النمو الذي تشهده كثير من البلدان النامية يزيد من واقع العرض والطلب على تجارة الجنس حيث نجد أن الكثير من النساء والأطفال يجدون أنفسهم مكرهين أو مدفوعين لدخول عالم المتاجرة بالجنس بسبب الفقر وقلة فرص العمل وضعف الدخل الاقتصادي أما فيما يتعلق بالطلب على الخدمات المرتبطة بالجنس وبالتالي دخول النساء والأطفال الى عالم المتاجرة بالجنس سواء من منطقة الى أخرى داخل البلد الواحد أو عبر الحدود، حيث نجد أن الكثير من مشاريع التنمية في البلدان النامية تجذب معها طلبا متزايدا على تجارة الجنس بسبب التزايد الكبير في أعداد العمال الذكور العاملين في هذه المشاريع في مناطق لا يتوفر فيها أي متنفس لوسائل الراحة والاستجمام والتسلية، كما ان التفاوت الكبير في مستوى الدخل يسهم بشكل كبير في زيادة الطلب على النساء والأطفال، مما يترتب عليه تعرضهم للانتقال من أماكنهم ذات الدخل المتدني الى البلدان التي يتمتع أفرادها بدخل مرتفع، حيث ان الدخل المتأتي من تجارة بيع الجسد أكثر بأضعاف كثيرة مما يمكن الحصول عليه في بلدانهم الأصلية كما أن سهولة الانتقال بين الدول نسبيا، بالإضافة الى الزيادة في ظاهرة الهجرة من أجل العمل زاد من فرص المتاجرة بالنساء والأطفال وهذا ساهم في أن تدخل الجريمة العالمية

النامية بشكل سريع وبأشكال متعددة في هذا النوع من المتاجرة بالإنسان جنباً الى جنب مع تجارة المخدرات، مما ساهم في ازدياد واتساع عمل هذه الشبكات الإجرامية في تجارة الجنس واستثماراتها في هذاالمجال.

٢ . ٥ . ٥ استراتيجيات مقاومة التجارة بالنساء والأطفال

هناك استراتيجيات متعددة تبنتها الكثير من المنظمات الدولية في سبيل مكافحة تجارة النساء والأطفال للحد من هذه الظاهرة وبالتالي القضاء عليها وذلك من خلال:

١ـ منع الاتجار بالنساء والأطفال من خلال تفعيل النظام التشريعي، والقانون الجنائي، وتدريب العاملين في الأجهزة الأمنية.

٢ ـ ضبط ومنع تجارة الجنس من خلال التشريعات القانونية.

٣ـ انقاذ واعادة تأهيل النساء والأطفال من ضحايا تجارة الجنس.

٤ ـ حماية النساء والأطفال عن طريق زيادة الوعي عند النساء والأطفال بالمخاطر المترتبة على تجارة الجنس لمنع هذه الظاهرة.

٥ ـ تقليل الطلب على تجارة الجنس من خلال اتخاذ الاجراءات الضرورية وتقديم المعلومات والاستشارات القانونية لزيادة الوعي العام خصوصاً فيما يتعلق بإكراه الأطفال على ممارسة أعمال الدعارة والانخراط في تجارة الجنس بالإكراه.

٦ ـ التقليل من فرص العرض المتعلقة بتجارة الجنس من خلال تقديم الاستشارات القانونية وزيادة الوعي العام عند الآباء والأمهات والقائمين على رعاية الأطفال بمخاطر هذه الظاهرة.

٧ـ التقليل من فرص العرض المتعلقة بتجارة الجنس من خلال توفير فرص عمل وإمكانية زيادة الدخل للنساء والأطفال.

٨ـ التقليل من الطلب على تجارة الجنس من خلال حملات التوعية للآباء لإقناعهم بأهمية تعليم الأطفال (البنات) على المدى البعيد.

٢ . ٦ السياحة الجنسية

بالنسبة للكثير من دول العالم، تعتبر السياحة العالمية مصدراً مهماً للتطوير والنمو الاقتصادي، وعندما تخطت متطلبات السياحة المصادر التقليدية لسوق العمل، أدى هذا الوضع الى تشجيع الأطفال والشباب على الهجرة الى المواقع السياحية على أمل أن يتمكنوا من الحصول على دخل مادي جيد لهم ولأسرهم. لقد كان استغلال الأطفال في السياحة الجنسية موازياً لنمو القطاع السياحي في أجزاء عديدة من العالم، فالسياحة بحد ذاتها ليست السبب في استغلال الأطفال بتجارة الجنس، لكنها تساعد على سهولة الوصول للأطفال الذين لديهم الاستعداد والقابلية لبيع أجسادهم، ففي بعض مناطق الجذب السياحي في العالم، وبالتحديد في منطقة جنوب شرق آسيا هناك انطباع عن النساء والفتيات بأنهن مستسلمات ومطيعات وجذابات. هذه الصور والانطباعات الخادعة تشجع العديدين على الاقتناع بالسياحة الجنسية وخصوصا بين الأطفال. كما أن رواج النشاط السياحي جلب معه الأنماط والسلوكات الاستهلاكية الى أجزاء عديدة من العالم كانت في السابق تمنع وتحرم الوصول أو الاقتراب من السلع والخدمات والترفيهية. كما أن الإغراء بسهولة الحصول على النقود تسبب في دخول النساء والأطفال عالم تجارة الجنس. فقد يباع الجسد مقابل الحصول على قميص، أو مسجل صغير، أو دراجة كهربائية، أو حتى تذكرة طيران للخروج من البلد. وفي حالات أخرى يتم بيع الأطفال الى بيوت الدعارة في مناطق ا لجذب السياحي، ونادراًما يحصلون على أموال كافية تساعدهم على الهروب من هذه الأجواء. (Harrisson, 1992)

السياحة الجنسية قد تكون عملاً فردياً لبعض السياح، وقد تكون أحياناً مخططة ومنظمة ضمن مجموعات سياحية. بعض هؤلاء السياح قد يكون معروفاً بسوء أخلاقه وله ميول واضحة نحو ممارسة الجنس مع الأطفال، والبعض الآخر تظهر عنده سلوكيات الإساءة الجنسية للأطفال وليدة لحظتها، حيث لم تكن عنده الخطط المسبقة للبحث عن ممارسة الجنس مع الأطفال وهو خارج وطنه، لكنه استغل الفرصة عند ظهورها دون البحث عنها وينظر لها على أنها جزء صغير من متعة الإجازة، بينما لا ينظر لهؤلاء المراهقين على أنهم أطفال على الرغم من أن غالبية الفتيات والأولاد العاملين في البارات تقل أعمارهم عن (١٦) سنة ومع أن الغالبية العظمى من السياح الباحثين عن الجنس مع الأطفال هم من الذكور، إلا أن هناك بعض النساء من السياح يبحثن هن الأخريات عن مثل هذه الممارسات مع الأطفال، هذا النوع من السياح يقنعون أنفسهم بأن هذه الممارسات في بلدان أخرى تعتبر عادية اجتماعياً وأخلاقياً، لأنهم غير مسؤولين عما يقوم به الآخرون من سلوكات. ومثل هذه الأمور تساعد على ازدهار تجارة الجنس بالأطفال والمعروف ان غالبية الممارسات الجنسية المنظمة عالمياً مع الأطفال تحدث في الدول النامية، مما يعني أن هؤلاء السياح الباحثين عن هذا النوع من الممارسات يستغلون الظروف الإقتصادية الصعبة التي تعاني منها الأسر في هذه المجتمعات. كما أن بعض السياح يعتقد بأن هؤلاء الأطفال هم من المحترفين في ممارسة مهنة الدعارة (بيع الجسد) مما يبيح لهم ممارساتهم بحيث تبدو لهم مقبولة ومبررة ومن الملاحظ أن الخوف من التقاط الأمراض الجنسية المعدية مثل الايدز (AIDS/HIV) من خلال هذه الممارسات الجنسية غير المأمونة مع مومسات بالغات زاد من الطلب على الفتيات العذارى صغيرات السن. وبصرف النظر عن المخاطر من التقاط الأمراض الجنسية

المعدية، وخاصة الايدز (AIDS/HIV) فان هؤلاء الأطفال يعانون من آلآم واضطرابات نفسية شديدة نتيجة لهذه الممارسات. (Taliercio,1993)

تعتبر سيريلانكا ذات شهرة عالمية كمكان مفضل للسياحة لكثير من السائحين الغربيين الذين يستغلون فقر وبراءة الأطفال في ذلك البلدلأغراض جنسية، فهناك الآلاف من الأطفال السيرلانكيين ذكوراً وإناثاً يعملون في تجارة الجنس، وغالبا بمعرفة وموافقة والديهم وذويهم المسؤولين عنهم والذين يعانون الفقر المدقع. وتعتبر كل من الفلبين وتايلند وكورياالجنوبية وهونج كونج بالإضافة الى سيريلانكا من أكثر دول آسيا المعروفة بالسياحة الجنسية المنظمة الآتية من استراليا واليابان وألمانيا وهولندا والدول الإسكندنافية. أما أندونيسيا وتايوان فتأتي في المرتبة الثانية في السياحة الجنسية بالنسبة للسياح الأستراليين، كما أن استراليا تعتبر من الأماكن المفضلة للسياحة الجنسية بالنسبة لليابانيين. وفي ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التي تواجهها الكثير من هذه الدول وغيرها، فان الهجرة بقصد العمل أو الزواج أصبحت الوسيلة التي تلجأ اليها مئات آلآف النساء الآسيويات من هذه الدول وهذا ساعد في أن يقع الكثير منهن في شرك المتاجرين بالإنسان وعديمي الضمير من سماسرة الزواج وعصابات الاجرام العالمية (Warzazi, 1994).

٢ . ٧ الصور والأفلام الإباحية للأطفال

تعتبر تجارة الصور والأفلام الإباحية للأطفال من العوامل التي تسهم في إساءة معاملة الأطفال جنسياً وعلى نطاق تجاري، حيث تحتل مكانة بارزة ومربحة في سوق الصور والفن الإباحي المزدهر عالمياً. إن هذا الإنتاج الفاضح جنسياً لصورالأطفال يعتبر اعتداء على حقوق الطفل، وإساءة في

معاملته يرافقها آثار واضطرابات نفسية وجسدية شديدة تقع عليه، بما في ذلك إضعاف وإعاقة النمو النفسي للطفل، ومعاناته من السلوكات الإنسحابية العاطفية، والسلوكات المناهضة للمجتمع، وتقلب المزاج، والاكتئاب، والشعور بالخوف والقلق، بالإضافة الى الإصابات والأمراض. إنهامشكلة معقدة على درجات متفاوتة من الإساءة للطفل. (House of Congress, 1985)

غالباً ما يكون إنتاج هذه الصور والأفلام الإباحية بشكل سري ومعزول، تلفه أجواء الشعور بالخجل والخزي والمحاطة بالتكتم الشديد إن إكراه أو إغراء الأطفال على دخول هذه الأجواء يشعرهم بدرجة كبيرة من الإرباك والتشويش، وفقدان الهوية والعزلة وغالبا ما يتعلم الطفل من هذه الأجواءأن يقرن الممارسات الجنسية باستعمال القوة والعنف، ويصبح معتمداً عاطفياً على مستغليه، كما قد يصبح مثل هذا الطفل نفسه مجرماً أو مسيئاً لمعاملة الآخرين (وبالذات الأطفال) في المستقبل (Moore, 1999). المعروف أن الصور الإباحية يتم تسجيلها إما على الأفلام السينمائية أو على أفلام الفيديو أو على ديسكات الكمبيوتر، مما يجعلها منتشرة على نطاق واسع. أما الأطفال الذين لا يشاركون في إنتاج هذه الأفلام فإنهم يجبرون من قبل أشخاص بالغين على مشاهدة هذه الأفلام لإضعاف قدرتهم على مقاومة أي لقاءات جنسية يتعرض لها وهذا يجعل من الصور والأفلام الإباحية ليست مجرد استغلال للأطفال فحسب، وانما أداة كامنة لمزيد من الإستغلال في المستقبل. إن الوسائل والأدوات التكنولوجية المطلوبة لإنتاج هذه الصور والأفلام الإباحية متوفرة بشكل كبير في الدول الصناعية، لكن هذه الصور والأفلام الإباحية يتم إنتاجها ومشاهدتها في جميع أنحاء العالم، ويمكن تصوير الأطفال من خلال هذه التكنولوجيا

كأشخاص أكبر عمرا مما هم عليه حقيقة ويتم استخدام الأطفال من الجنسين (الذكور والإناث) في هذه التجارة. إن أكثر من (٥٠٪) من الصور والأفلام الاباحية للأطفال التي تمت مصادرتها في الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بتصوير الأولاد الذكور. بينما في اليابان يتم استخدام البنات بشكل أكبر في هذا المجال، حيث تنتشر الصور والأفلام الإباحية على نطاق واسع، حتى أن أطفال المدارس يمكنهم الوصول الى المجلات الهزلية التي تحتوي على صور إباحية. وفي مثل هذه الأجواء والظروف، فان النساء والرجال يجدون التشجيع على دخول هذا النوع من التجارة لتحقيق الأرباح الكبيرة والسهلة. (Said,1998)

لقد أصبحت الدعارة والإباحية على درجة عالية من التقنية والتكنولوجيا فقد يتم استخدام أجزاء معينة من جسم المرأة، فهناك المرأة التي يتم استخدامها من أجل صوتها فقط في الاتصالات الهاتفية الجنسية، وبعضهن يتم استخدامهن لتصويرهن عاريات على أفلام الفيديو، والبعض الآخر يتم استخدامهن فقط من أجل اظهار أجزاء معينة من أجسامهن. أما المجلات الجنسية فيمكن شراؤها من آلات البيع المنتشرة في شوارع كثير من المدن والأفلام الإباحية متاحة على مدى الأربع والعشرين ساعة يوميا من خلال محطات تلفزيونية خاصة، وفي الآونة الأخيرة أصبحت منتشرة في قنوات فضائية عديدة. في استراليا تمت مصادرة حوالي (١٢,٠٠٠) مادة مختلفة تحوي صوراً إباحية للأطفال بين سنة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤م. (Taylor, Jerome, 1997)

٢ . ٨ إستخدام الصور الإباحية في الإنترنت

لقد أصبح الانتشار الواسع للصور والأفلام الإباحية على شبكة الإنترنت يشكل قضية ذات اهتمام عالمي في الوقت الحاضر، بسبب الإزدياد

الهائل في أعداد مستخدمي الإنترنت حول العالم. فقد كان استخدام الإنترنت في السنوات الخمس الماضية يشكل مصدراً غير مشهور للمعلومات للأكاديميين في الغالب إلا أنه أصبح يمثل في الوقت الحاضر وسيلة نقل إعلامية ضخمة منتشرة على نطاق واسع يستخدمه أكثر من (٩٠) مليون شخص في العالم، والعدد بازدياد في كل شهر ويعد الإنترنت نموذجاً جديداً للاتصال يختلف عن أية وسيلة اتصال أخرى معروفة، وهذا يعني أن كل مستخدم للإنترنت معرض للتأثر بما يتم عرضه فالإنترنت لا يحترم ولايستجيب للحواجز الوطنية ولا للحدود الدولية حيث من الصعب عزل أي دولة أو منطقةجغرافية عن التعامل مع الإنترنت. فهو يشكل تحدياً حقيقياً لحماية الصغار من أية تأثيرات مؤذية أو غير شرعية. (Hughes, 1999)

هناك ثلاثة مجالات رئيسية يظهر من خلالها استغلال الأطفال في تجارة الجنس : (Hughe 1996)

١ ـ من خلال إجراء الترتيبات المباشرة لتبادل وشراء وبيع الصور والأفلام الإباحية للأطفال، حيث يتم التبادل إما من خلال البريد أو من خلال التسليم المباشر باليد.

٢ ـ من خلال إجراء الترتيبات المباشرة بين أشخاص بالغين يبحثون عن الوصول إلى أطفال لتشغيلهم في أعمال الجنس وبين آخرين راغبين في تقديم أو بيع أطفال لاستخدامهم في الأغراض الجنسية.

٣ـ من خلال تأسيس علاقات صداقة مباشرة مع أطفال غالباً من الإناث) الإنترنت تقود إلى الالتقاء بهم وجهاً لوجه، حيث يتم استخدام هؤلاء الأطفال في تحقيق أغراض جنسية.

كيف تتم المتاجرة بالنساء والأطفال

المتاجرة بالانسان وبالذات بالنساء والأطفال ليست جديدة بكل معنى الكلمة، إنها قديمة قدم الحضارة الإنسانية ولازالت مستمرة حتى يومنا هذا فقد كانت هناك مزادات علنية لبيع العبيد عبرالتاريخ، وبالذات النساء اللواتي كان يتم شراؤهن إما للعمل في المزارع وأعمال الخدمة المنزلية، أو للعمل في مواخير الدعارة. وحتى إلى سنة ١٩٩١م، كان يتم اختطاف النساء على الحدود الباكستانية البنغالية لبيعهن في أسواق خاصة مقابل (٦٠٠) روبية للكيلوغرام. وفي الوقت الحالي لازالت المتاجرة بالنساء والأطفال مستمرة، ليس هذا فحسب، بل إنها قد ازدادت في حجمها وخطورتها، إنهاتشكل مشكلة عالمية حادة. ومن أهم الأسباب التي تؤدي الى استمرار هذه التجارة براعة ودهاء المتعاملين في هذه التجارة الذين طوروا أساليبهم عبر كل الأزمنة المتغيرة، مما مكنهم من التحايل والتغلب على أنظمةوقوانين جميع الدول. وهناك سبب آخر في استمرارية وزيادة حجم المتاجرة بالنساء والأطفال يرجع الى النمو والتطور غير المتساوي بين الدول، ممانتج عن ذلك زيادة الطلب على النساء والأطفال في الدول الغنية كجزء من المستوردات الاستهلاكية من البلدان الفقيرة. (Schlosser, 1997)

بينما كانت مزادات بيع العبيد تقوم ببيع الرجال والنساء الذين تختطفهم الجيوش الغازية، فإن عملية المتاجرة بالنساء والأطفال المستمرة الى اليوم لا تتم فقط من خلال الاختطاف، والوعود الخادعة بالحصول على أعمال جيدة ومربحة، أو من خلال الوعود بالزواج، وإنما من خلال عمليات البيع المباشر للمرأة التي ترى في ذلك فرصة للحصول على أموال أكثر من خلال العمل في سوق البغاء. في دراسة أجريت في الهند (١٩٩٠م) أشارت

الى أن العديد من الفتيات يدخلن سوق المتاجرة بالنساء لمحاكاة ومنافسة أولئك اللواتي سبقنهن في دخول هذا المجال، وهن الآن يستمتعن بحياة مرفهة من خلال ما حصلن عليه من أموال. أما في الفيلبين فان بعض الفتيات يرغبن في الدخول في تجارة الجنس لمساعدة أسرهن في رفع مستوى معيشتهم. وفي تايلند فإن مغامرة الفتاة بالدخول في تجارة الجنس لا يعتبر مشكلة ذات أهمية بقدر ما يعتبر وسيلة للحصول على النقود، أو للحصول على تصريح عمل يمكنها من العيش خارج بلدها، وهذا يؤكد الفكرة التي تقول بأن بعض النساء والفتيات يدخلن سوق تجارة الجنس طوعا وبإرادتهن. (Muecke,1992)

وفي دراسة عن الأسباب التي تجعل بعض النساء اللواتي دخلن في تجارة الجنس يفضلن الاستمرار في أعمال البغاء بالرغم مما تعرضن له من خداع وقسوة وأذى جسمي أو نفسي، تبين أن جميع هؤلاء لا يرغبن في العودة الى حالة الفقر المدقع الذي تمنين الهروب منه. يضاف الى ذلك القيم والتقاليد في بعض مجتمعات دول جنوب شرق آسيا التي تدعو الى مساعدة الأسرة بأية طريقة، علاوة على التمييز الواضح والمعلن ضد الفتيات في بعض دول هذه المنطقة. في بعض مناطق الريف في تايلند وبورما غالباً مايكون المزارعون بحاجة ماسة الى النقود في فترة نضوج الأرز(موسم الأرزالأخضر) وهو الموسم الرئيسي لاصطياد الفتيات، خاصة وأن تجارة بيع الجسد في هذه المناطق تلقى قبولاً واسعاً بين الناس لدرجة أن وكلاء تجارة الجنس يعرضون على الآباء شراء بناتهم بشكل علني ومكشوف. (Muntabhorn, 1992)

٢ . ٩ سندات الدين في تجارة الجنس (Debt Bondage in Prostitution)

أشارت إحدى الدراسات التي قامت بها (CAWT-Asia Pacific,1993) إلى أن المرأة الفلبينية أو التايلندية تباع في اليابان الى متعهدي بيوت الدعارة

التي تسمى (Yakuza) بين ٤٠٠ , ٢ إلى ٠٠٠ , ١٨ دولار للمرأة الواحدة، ثم يقوم هذا المتعهد بإعادة بيع النساء اللواتي حصل عليهن الى بيوت تجارة الجنس بضعف السعر، أحيانا تحصل المرأة على نسبة ضئيلة جدا من المبلغ، لكن في كثير من الأحيان لا يتم اعطاؤها أي مبلغ حتى تقوم بسداد قيمة المصاريف التي أنفقت عليها في استخراج جواز السفر وتذكرة السفر والتكاليف المرتبطة بها. وفي أستراليا يتم توقيع المرأة أو الفتاة التي يتم شراؤها للعمل في تجارة الجنس على سندات دين بمبالغ تتراوح بين (٠٠٠ , ١٥ ـ ٠٠٠ , ١٨ دولار) منذ البداية، وهذا يعني أن عليها أن تعمل فترة طويلة تحت تحكم صاحب العمل لتسدد المبلغ الذي التزمت به قبل أن تستطيع الحصول على أية مبالغ نقدية خاصة بها وأحيانا كما في تايلند يتم بيع المرأة الى بيت دعارة آخر قبل فترة وجيزة من تسديد قيمة الدين الذي وقعت عليه، مما يعني أن عليها أن تبدأ العمل من الصفر لتسديد الدين الجديد. أما في الهند فان سندات الدين التي تلتزم بها المومس النيبالية أو البنغالية تجبرها على العمل لساعات أطول ومع زبائن أكثر لتتمكن من تسديد ديونها.

٢ . ١٠ الوعود الخادعة بالحصول على أعمال ذات دخل عال

بعض النساء من نيبا ل وبنغلادش يتم اغراؤهن بالحصول على حياة ساحرة في المدينة أو على مهنة المستقبل بالعمل في مجال الإستعراض، أو بكل بساطة الوعد بالحصول على عمل في أحد المصانع أو في خدمة البيوت، لكنهن يجدن أنفسهن سجينات أحد بيوت الدعارة في الهند أو الباكستان. كما تقع بعض الفتيات الأندونيسيات ضحية الأمل بالحصول على أعمال وهمية في الخارج، وكذلك بعض النساء التايلنديات اللواتي

يتوجهن الى كندا على أمل الحصول على عمل كمضيفة أو بائعة أو نادلة في مطعم، فلايجدن أمامهن سوى العمل في بيوت الدعارة. وفي سيريلانكا تقع بعض النساء ضحية عروض التدريب على مهنة في اليابان أو كوريا التي يوعدون بها للحصول على عمل فينتهي بهن المطاف في بيوت تجارة الجنس. (Jei-Jang, 1995)

٢ . ١١ عصابات الإجرام وعلاقتها بالمتاجرة بالنساء والأطفال

عصابات الإجرام العالمية متورطة في تجارة الجنس بسبب الأرباح العالمية التي تحققها هذه التجارة وكذلك بسبب صعوبة اكتشاف أمرهم، والعقوبات الخفيفة نسبيا إذا ما تم إلقاء القبض عليهم، حيث ان أكثر ما يمكن أن يدانوا به هو تزوير جوازات السفر أو تأشيرات الدخول. وتحقق هذه العصابات أرباحاً بمئات الملايين من الدولارات غير الخاضعة للضرائب، والتي يمكن نقلها من بلد الى آخر لغسل الأموال ودفع كلفة الوثائق المزورة في البلاد المرسلة أو المستقبلة للنساء والفتيات. وكل عصابة لها جماعات من العاملين في مراكز السلطة وخصوصا بعض العاملين في دوائر الهجرة والشرطة ومفتشي المطارات الذين يحصلون على رواتب منتظمة من أصحاب المؤسسات التي تدير تجارة الجنس، مما يجعل لهؤلاء العاملين الرسميين مصلحة وفائدة في استمرار هذه التجارة. (Hodgson, 1995)

إن الاتجار بالنساء والأطفال في بعض الدول يتصف بالتعقيد الشديد هذه الأيام، وباستعمالها المتقن لوسائل التكنولوجيا الحديثة وهناك عدة طرق تدير من خلالها شبكات الإجرام عملياتها في الاتجار بالنساء والأطفال، منهاعلى سبيل المثال ما يحصل في الفيلبين، حيث تقوم المرأة التي ترغب بالعمل في اليابان في أماكن الترفيه والتسلية كمغنيات

وراقصات ومضيفات بتعبئة طلب في إحدى المؤسسات حيث يقدم لهن التدريب المجاني في الرقص والغناء، وغالبا ما يذهب المتعهدون في هذه المؤسسات الى القرى والارياف لاستقطاب الفتيات وتشجيعهن على الإستفادة من هذه الفرص واغتنامها بعد انتهاء فترة التدريب، تخضع المتدربات لاختبارات رسمية لتقييم أدائهن للمصادقة على نجاحهن كمغنيات أو مضيفات، ثم تعطى اللواتي تم اختيارهن جوازات سفر في مغلفات مغلقة في المطار وقبل وقت قصير من السفر الى اليابان. وغالباً ما يتم تغيير الأسماء والأعمار في جوازات السفر المزورة هذه، والتي لا يتم تدقيقها في المطار بسبب تواطؤ بعض العاملين الذين يسمحون لهن بالسفر الى الخارج. وفي اليابان يتم استقبالهن وتوفير المساكن لهن من قبل بعض العاملين في بيوت الدعارة التي تسمى (Yakuza) والذين غالباً ما يعاملوهن بقسوة ويقومون باغتصابهن قبل إيصالهن الى النوادي الليلية التي سيعملون بها. ويتم منع هؤلاء النسوة من المغادرة تحت أي ظرف بتهديدهن بالقتل إن هن حاولن. وتجدر الإشارة الى أن عصابات تهريب النساء تنشط في عملها بين النساء التايلنديات والفيتناميات والماليزيات والأندونيسيات إضافة الى الفلبينيات. وفي الفترة الأخيرة زاد نشاط هذه الشبكات الاجرامية المنظمة في روسيا والدول المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفياتي سابقا. (Schlosser, 1997)

٢ . ١١ . ١ الإجراءات الوقائية للحد من ظاهرة الاتجار بالنساء والأطفال ومنعها

١ ـ التركيز على تعليم الأطفال كوسيلة لتحسين أوضاعهم، وجعل التعليم الأساسي إلزامياً ومتاحاً بصورة مجانيةً للجميع.

٢ـ توفير الرعاية الصحية وتحسين الخدمات الصحية الموجودة، وتدعيم البيئة الأسرية للأطفال الأكثر عرضة لدخول تجارة الجنس، بما في ذلك المشردون واللاجئون وأبناء الطبقة المسحوقة وغير المسجلين في القيود الرسمية، والمحتجزون في المراكز والسجون.

٣ـ زيادة التثقيف والوعي بحقوق الطفل، ودمج المعاهدات والمواثيق المتعلقة بحقوق الطفل بالتعليم الرسمي وغير الرسمي حيث كان ذلك مناسبا.

٤ـ انتشار مراكز اتصال لتقديم المعلومات عن المواضيع ذات الحساسية المتعلقة بنوع الجنس وتنشيط وزيادة الحملات الإعلامية لزيادة وعي وتثقيف الموظفين الحكوميين المعنيين بالإضافة إلى العامة من الناس حول حقوق الطفل، والآثار السيئة المترتبة عن استغلال الأطفال في تجارة الجنس وبيان عدم شرعيتها، وتقوية وتدعيم السلوكات والاتجاهات الإيجابية في المجتمع نحو الجنس، للمحافظة على نمو سوي للأطفال يشعرهم بالكرامة واحترام الذات.

٥ـ تدعيم وتعزيز حقوق الطفل من خلال تثقيف الأسرة ومساعدتها في النمو، من خلال زيادة الوعي بمسؤولية الوالدين كليهما نحوا لأطفال، مع التركيز بشكل خاص على مسؤوليتهم في منع الاعتداءات الجنسية على الأطفال.

٦ـ إيجاد برامج تثقيفية خاصة باليافعين لزيادة قدرتهم على مواجهة ومقاومة الشبكات التي تستغل الأطفال في تجارة الجنس.

٧ـ إيجاد أو تقوية البرامج الاجتماعية والاقتصادية الوطنية المهتمة بالمواضيع ذات الحساسية المتعلقة بالجنس لمساعدة الأطفال الأكثر تعرضا لدخول تجارة الجنس وأسرهم في مقاومة الأفعال التي تقود الى استغلال الأطفال في تجارة الجنس، مع التركيز بشكل خاص على المواضيع المتعلقة بإساءة المعاملة داخل الأسرة، والممارسات التقليدية

المؤذية وآثارها على الفتيات، وتنمية وتقوية الإحساس بأهمية الطفل كإنسان وليس كسلعة معروضة للآخرين، والتغلب على حالة الفقر من خلال التشجيع على زيادة الدخل عن طريق العمل الشريف.

٨ـ تطوير وتقوية ونشر الأنظمة والقوانين التي تمنع استغلال الأطفال في تجارة الجنس مع مراعاة الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الطفل.

٩ـ مراجعة الأنظمة والقوانين والبرامج والممارسات التي تساعد على تسهيل استغلال الأطفال في تجارة الجنس وتبني إصلاحات فعالة للحد من هذه الظاهرة.

١٠ـ تعبئة القطاع التجاري، بما في ذلك قطاع السياحة ضد السماح باستعمال شبكاتها ومؤسساتها في مجال تجارة الجنس بالأطفال.

١١ـ تشجيع العاملين في وسائل الإعلام المختلفة لتبني وتطوير استراتيجيات تقوي من دور الإعلام في تقديم معلومات واضحة ودقيقة وموثوق بها تأخذ بعين الاعتبار المعايير الأخلاقية بكل ما يتعلق بمظاهر المتاجرة بالأطفال جنسياً.

١٢ـ استهداف الأفراد والمؤسسات المتورطة في مجال تجارة الأطفال بالمعلومات والبرامج التثقيفية والحملات المنظمة لإحداث تغييرات في سلوكاتهم وممارساتهم غير المقبولة في هذا المجال.

٢ . ١١ . ٢ محاربة استغلال النساء والأطفال في تجارة الجنس

هناك عدة إجراءات يمكن تبنيها في محاولة محاربة وإيقاف هذه الظاهرة:

١ـ تطوير وتقوية وتطبيق الأنظمة والقوانين والبرامج التي تحمي الأطفال، وتمنع استخدامهم في تجارة الجنس، مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات

المختلفة لمرتكبي هذه الممارسات، والتفاوت العمري والظروف المختلفة للأطفال والذي يتطلب برامج وتشريعات مختلفة.

٢ـ تطوير وتقوية وتطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات والبرامج الوطنية لتحديد المسؤولية الإجرامية بحق المسؤولين عن توفير هذه الخدمات، وكذلك المتعاملين والوسطاء في تجارة الأطفال، والمتورطين في بيع ونقل الأطفال، والمتعاملين بالصور الاباحية، بما في ذلك تجارة هذه المواد.

٣ـ تطوير وتقوية وتطبيق الأنظمة والقوانين والبرامج والتشريعات الوطنية التي تحمي الطفل الذي يقع ضحية لتجارة الجنس من التعرض للعقوبات كمجرم، والتأكيد على حصولهم على معاملة إنسانية وخدمات مناسبة سواء في المجال القضائي أو الاجتماعي أو الرعاية الصحية.

٤ـ تطوير وتقوية وتطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المناسبة فيما يتعلق بحالات السياحة الجنسية لمعاقبة جميع الأفعال والممارسات المتورطة في استخدام الأطفا ل في تجارة الجنس، بما في ذلك تحديد الاجراءات المتعلقة بتسليم الفارين لضمان أن الأشخاص الذين يستخدمون الأطفال لأغراض جنسية في أقطار أخرى غير أقطارهم سيقدمون للمحاكمة سواء في بلدانهم الأصلية أو في البلد الذي أرتكبت فيه المخالفة، والتشدد فيتطبيق القوانين بما في ذلك احتجاز ومصادرة أية أرصدة أو أرباح يحققهاهؤلاء المتعاملو ن بتجارة الأطفال.

٥ـ تطوير وتقوية وتطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات الوطنية المناسبة فيما يتعلق بمجال بيع وتهريب الأطفال لحمايتهم من الوقوع في شرك هذه العمليا ت سواء داخل حدود البلد الواحد أو عبر الحدود بين الدول، ومعاقبة هؤلاء المتاجرين بالأطفال، وإيجاد الاتفاقيات التي

تضمن عودة هؤلاء الأطفال الى بلدانهم في حال إخراجهم عبر الحدود ومعاملتهم بطرق إنسانية تكفل عودتهم بشكل سليم إلى أوطانهم.

٦ـ إيجاد وتنظيم وتقوية شبكات الاتصال بين السلطات التنفيذية المحليةومثيلاتها دوليا بما في ذلك البوليس الدولي (INTERPOL) لمراقبة ومتابعة استخدام الأطفال في تجارة الجنس، وتعيين وحدات خاصة من العاملين في الجهات الأمنية وتزويدهم بكل ما يلزم لمواجهة المتاجرة بالأطفال، وتعيين ضباط ارتباط بهدف ضمان حرية الطفل أثناء تحقيقات الشرطة والمحاكمات القضائية للحصول على معلومات ذات أهمية حول تجارة الأطفال، وتدريب العاملين في هذا المجال من أفراد الجهات التنفيذية على المواضيع التي تتعلق بنمو وحقوق الطفل، وخاصة الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

٧ـ إيجاد وتأسيس وتشجيع شبكات الاتصال والتجمعات الوطنية والدولية لحماية الأطفال من تجارة الجنس، وتشجيع ورعاية العمل والتفاعل بين فئات المجتمع والأسر والمنظمات والجمعيات غير الحكومية وقطاع التجارة والسياحة ومنظمة السياحة العالمية، والقطاع المتعامل بصناعة وتجارة التكنولوجيا والكمبيوتر، ووسائل الإعلام والتجمعات المهنية للتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة وتبني المعايير الأخلاقية المناسبة.

٨ـ توفير الأماكن الآمنة للأطفال الذين يهربون من بين براثن هذه الشبكات المتعاملة بتجارة الجنس، وتوفير الحماية لهؤلاء الذين يساعدونهم في الهروب من جحيم التهديد والخوف والاساءة. (UNICEF, 1996)

المراجـــــع

Armstrong, Alice et al., (1993). Uncovering Reality: Excavating Woman's Right in African Family Law. International Journal of Law & Family. (7).

Ba, Yakou, (1981). Some Elements for a Debate on Juvenile Prostitution and Its Suppretion in African Environment 114 -16, ENDA Dakar, Senegal.

Bahni, (1988). Prostitution with Religious Sanction: The Devadasi Problem, Venkatasani,

Jogini and the Basavi Cult, Joint Women's Project,

Bassiouni, Cherif M., (1991). Enslavement as an International Crime N.Y.U. J. INT'L L. & POL. (23). 445-517

Bernice, N., (1995). Child Prostitution and the New Australian on Paedophile in Asia. Journal of Contemporary Asia. 25 (4). 546-560.

Boonchalaksi, W. and Guest, P. , (1994), Prostitution in Thailand, Institute for Population and Social Research, Bangkok: Mahidol University

Bridel, R., & Collomp, J-P, (1986), The Sexual Exploitation and Abuse of Children in Brazil Oslo, Redd Barna,

Cambodian Women's Development Association, (1994), Prostitution Survey Results, Phnom Penh: CWDA

Caye, Jasmine, (1995). Preliminary Survey on Regional Child Trafficking for Prostitution in Thailand.

Commissioned by UNICEF-EAPRO August-November.

Coalition Againist Trafficking in Women-Asia Pacific., (1993), Women Empowering Women: Proceeding of the Human Rights Conference on the Trafficking of Asia Woman, Quezon City, Philippines, 2-4 April

Correa, M., (1994). The Construction of Sexuality Among Adolescents: A Study of Two Different.

Groups in the City of Rio de Janeiro, Brazil, Paper for XIII World Congress of Sociology.

ECPAT Philippines, (1994), Tourism and Child Prostitution in Cebu, Manila: ECPAT Philippines

Ecumenical Coalition on Third World Tourism, (1983), Tourism, Prostitution, Development Bangkok: ECTWT

Fisher, Siobhan K. (1996). Occupation of the Womb: Forced Impregnation as Genocide, DUKE L. J. (46). 91Garrett, L, (1994), Covert Sex Experiencs Put Asian at Risk, New York newsday, Augest, 16-24.

Gillian, C. & Steven, G., (1997), Crime and Servitude: An Expose if the Traffickin Women for Prostitution From the Newly Independent States. Global Survival Network.

Goonasekere, Sivitri, (1993). Some Policies on Nationality Domicile International Standards and Personal Status in the South Asian Region and FAM. L. SERIES 1-13

Goonasekere, S. and Abeyratne, A., (1986), Child Labour and Child Prostitution in SriLanka and the Legal Controls, Report of the Conference on Child Labour and Prostitutes in the Philippines, 21-23 February 1986 convened by the Law Asia Human Rights Standing Committee.

Harrison, D., (1992), The Social Consequences in Tourism and the Less Developed Countries, London: Bellhaven.

Heyzer, N., (1986), Working Women of Southeast Asia - Development, Subordination and Emancipation, Milton Keynes: Open University Press.

Hodgson, D., (1994), Sex Tourism and Child Prostitution in Asia: Legal Responses and strategies, Melbourne University Law Review, 19, 512-44.

Hodgson, D., (1995), Combating the Organized Sexual Exploitation of Asian Children: Recent Developments and Prospects, International Journal of Law and the Family, (9), 23-53.

Hom, Sharon K., (1992). Female Infanticide in China: The Human Rights Specter and Thoughts Towards Other Vision, COLUM. HUM. RTS.L. REV. (23) . 249-314.

House of Congress, (1985), The Use of Computers in the Sexual Exploitation of Children and Child Pornography. Washington: House of Congress. Congress record: S.1305, 99th Hughes, D., (1996), Forms of Sexual Exploitation on the Internet, The Politics of Radical Feminism, Deakin University. Malvern, Australia, 20 April Hughes,

D., (1998). Legalization Would Legitimize Abuse, "Point/Counterpoint Future" Would

Legalizing Prostitution Curb the Trafficking of Women? Transisions-Changesin Post Communist Societies, 5 (1). 96-99.

Hughes, Donna M. (1999). Pimps and Predators on the Internet Globalizing the Sexual Exploitation of Women and Children, CATW

Hughes, Donna M. and Claire M. Roche (1999). Making the Harm Visible-Global Sexual Exploitation Providing Services. CATW of Women and Girls - Speaking Out and.

Heyzer, N., (1986), Working Women of Southeast Asia - Development, Subordination and.

Emancipation, Milton Keynes: Open University Pressin the United

Hotaling, Norma. (1999). What Happens to Women in Prostitution

in States. In Making the Harm Visible (Donna M. Hughes and Claire M. Roche, Editors) The Coalition Against Trafficking in Women.

Jei-Jang, Yoonne Lin., (1995), Victimization of Famale Laborers and Tribals , "Asian Church Women's Confrence. Newsletter, June.

Kumar, M., (1990), Child Marriage-a Boon or Bane?, in Grass-Roots Action, Issue 3, Special Edition on the Girl Child, 30-34, April

Lucchini, R., (1994), The Street Girl: Prostitution, Family and Drug, Fribourg, Institute for Economic and Social Sciences.

Ministry of Labour and Social Affairs & Radda Barnen (1988), Survey on Street Children in Selected Areas in Addis Ababa, unpublished report.

Moore, Ernest, (1999), "Adult Content Grabs Lion's Share of Revenue" Adult Vedio News Online, 26 May.

Muecke, M.A., (1992), Mother Sold Food, Daughter Sells Her Body: the Cultural Continuity of Prostitution, Social Science and Medicine, 35, (7).

Munn, Alan J. (Summer 1995). "PIMPS 'R' US Goes to the Dominican Republic,"The World Sex Guide. World Wide Web http:// www.panix.com/~zz/exDR.html.

Muntabhorn, V. (1992). Sale of Children, Report Submitted by the Special Rapporteur on the Sale of Children, New York: United Nations. E/ CN.4/1992/55.

Murray, A. , (1991), No Money, No Honey A Study of Street Traders and Prostitutes in Jakarta, OUP: Singapore.

Narvesen, O. (1989). The Sexual Exploitation of Children in Developing Countries, Oslo: Redd Barna.

Risto, Veijalainen (1996). Discussion Paper for the Working Group on Migration Policy at the Conference on Trafficking in Women..Organised by the European Commission and the International Organisation for Migration, Vienna.

Rozario, Sr. R. M., (1988), Trafficking in Women and Children in India, Uppal Publishing House , New Delhi.

Said, Carolyn, (1998), "Adultdex Trade Show: Sex sells on the Net," San Francisco Chronicle, 19 November.

Schlosser, Eric, (1997), "The Bill Gates of porn - How Rueben Sturman Shaped the Sex Industry," U.S. News & World Report, 10 February

Shankar, J., (1994), Devadasi Cult; A Sociological Analysis, Asish Publishing House, New Delhi.

Swart, J., (1990), Malunde: Street Children of Hillbrow, Johannesburg: Wittwatersrand University Press.

Taylor & Jerome, (1997), "Pornography as Innovator," PC Computing, February.

Taliercio, C., (1993), International Law and Legal Aspects of Child Sex Tourism in Asia: A

Contemporary Form of Slavery? Unpublished thesis: University of Stockholm.

Thang, C. M., (1996), Research Report, for Childwatch International Indiactors for Childre's Rights Poject, Hanoi.

Toepfer, Susan J. & Wells, Bryan S., (1994). The Worldwide Market for Sex: A Review of International and Regional Legal Prohibitions Regarding Trafficking in Women. Michigan J. of Gender &L. (20). 83-128.

Treguear L., Tatiana, & Carro B., Carmen, (1994), Niasy Adolescentes Prostituidas, San José de Costa Rica, UNICEF, Childhope, PRONICE

UNICEF. (1993). A Time for Action: Girls, Woman, and Human Rights. New York.

UNICEF, (1996), Declaration of the World Congress Against Commertial Sexual Exploitation of Children, Stockholm: Sweden, 27- 31 August

United Nations, Advancement of Women. (1996). Traffic in women and girls. Report of the Secretary-General. Assembly Document A/51/309 27.

Van Bueren, Geraldine, (1995). The International Protection of Family Members' Rights as the 21st Century Approaches, HUMAN RIGHTS QUARTERLY. (17). P. 732.

Warzazi, H., (1994), Report of the Second UN Regional on Traditional Practices Affecting Women and Children, Colombo 48.

Wright, J. D., Kaminsky, D. & Witting, M., (1993), Health and Social Conditions of Street.

Children in Honduras, American Journal of the Diseases of Childhood, 147, 279-283.